

مجلة تراثية فصلية محكمة



المودد

WWW.ATTAWHEEL.COM

تصدر عن

دار الشؤون الثقافية العامة
- وزارة الثقافة والإعلام
الجمهورية العراقية

المجلد الثامن عشر

العدد الثالث

١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م

أسرة المطبعة

العلاقة العددية بين ركني الجملة العربية

دراسة

د. محمد ضاري حمادي

جامعة بغداد - كلية الآداب

ويشدد هذا البحث بالوقوف عند العلاقة بين الركنين، وهما اسمان. ففي نحو: «هذا عالم» تحصل المطابقة العددية بينها حتى لو قدم اللاحق على السابق فقول: «عالم هذا»^(١). هنا لا يقع في صحة هذا التركيب خلاف، لكن يقع في توجيهه. هل يعرب وعلمه في هذا التركيب الأخير مبتداً وأن يكون «هذا» فاعلاً مسدداً الخبر؟ المسألة هنا خلافية، إذ منع البصريون هذا الإعراب لأن الجملة لم يسبقها نفي أو استغناء، وأجازة الكوفيون إذ لم يشترطوا ذلك الاشتراط، وفي ذلك قال ابن مالك: ^(٢)

أول مبتداً، والثاني فاعل اغنى في «أسارذان».

وقس، وكاستغناء النفي وقد يجوز نحو: «فاتر أولو الرشد»

هذا إذا كان ذلك الثاني مفرداً (هذا)، حيث جاز التقديم والتأخير، وجاز الإعرابان معاً، على المنهج البصري من جانب وعلى المنهج الكوفي من جانب آخر، بمقتضى ما تقدم. فإن كان ذلك الثاني مثني (هذان) أو جمعاً (هؤلاء)، فإنه لا يجوز التركيب بين الركنين إلا على أساس واحد هو: الوصف والمرفوع، فيقال: «عالم هذان؟» «عالم هؤلاء؟» بالأشترط البصري، ويقال: «عالم هذان». «عالم هؤلاء» بالتجويز الكوفي. وواضح في هذا الاتجاه التركيبي غياب المطابقة العددية بين الركنين. فإذا أراد المتكلم أن ينحو إلى المطابقة هنا فقال: «أهالمان هذان؟»

الجملة هي الأساس الذي ينهض عليه صرح النحو، والمحور الذي تدور عليه أبحاثه وقوانينه. وتقوم الجملة العربية على ركنين اثنين: المسند والمسند إليه^(٣). ولكل من هذين الركنين أحوال وأوضاع منها ما يخصه وحده من دون الآخر، ومنها ما يحدد ارتباطه بالآخر وتأثره به وتأثيره فيه، وصولاً إلى إحكام العلاقة بينها لتأليف التركيب المبتغى وهو الجملة التي تطابق مقتضى الحال وتجري على السنن الأصلية. والذي يقتضيه النظر العقلي أن العلاقة بين الركنين يلزم أن تكون على التطابق بينهما لا على التخالف، وأن أحدهما إنما هو وصف للآخر، وأن الآخر موصوف لا محالة، وأن الصلة بين الصفة وموصوفها صلة مطابقة لا مخالفة. فكيف يمر واقع اللغة العربية عن هذا الأمر؟ وما مبلغ ظهور العلامات اللفظية الدالة على المطابقة المعنوية المقصودة في الجملة العربية؟ وكيف تتلون الالفاظ على وفق الطبيعة اللغوية بما يحقق البناء اللفظي المتين للجملة العربية؟ ذلك ما دخل هذا البحث ميدانه، متتبعا هذه الظاهرة الضاربة في أبواب النحو المتسعة، المتناثرة مادتها في المظان المختلفة، وهو يتبني رسم الصورة الشاملة لهذا الأمر الحيوي، وما جرى فيه من نظر نحوي عبر الزمن يتفق في بعض، ويختلف في بعض، على حسب ما يبدو من قوة التركيب النحوي أو ضعفه، مما يدعو إلى إجازته أو إيجابه أو منعه.

أعمالون هؤلاء ؟ (أو : عالمان هذان . عالمون هؤلاء) فإن في ذلك كلاماً آخر . حيث سيكون الأعراب الأول هو : الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر ، وإلا فإن عدّ الوصف هنا (وهو عالمان ، عالمون) مبتدأ و ما بعده مرفوعاً على أنه ساد مسد الخبر . . . سينقل المتكلم الى تلك اللهجة المحدودة التي سماها سيويه «لغة أكلوني البراغيث»^(١) وسماها ابن مالك «لغة يتعاقبون»^(٢)

ولئن كان غياب المطابقة العددية بين الركنين في قولهم :
أعالم هذان ؟ أعالم هؤلاء . . . هو السبب الذي أدى إلى اعتماد
أعراب «الوصف والمرفوع» وإبعاد أعراب «المبتدأ والخبر» ، لقد
كان في رحاب العربية في غير هذا الموقع ما يميز أن يكون المبتدأ
واحدًا وأن يكون خبره متعددًا وعلى هذا النحو : صالح معلم
ماهر ، صالح معلم شاعر ، صالح نحيف سمين ، صالح معلم
وشاعر . . . حيث الخبر دال على التثنية ، وعلى هذا النحو :
صالح معلم ماهر بارع ، صالح معلم شاعر مؤرخ ، صالح معلم
وشاعر ومؤرخ . . . حيث الخبر دال على مازاد على التثنية وربما
رأى بعضهم أو مال الى القول بأن نحو : «أعالم هذان ؟» أو
«أعالم هؤلاء ؟» هي على غير النهج التركيبي الذي جاءت عليه
الأمثلة المذكورة آنفاً من قبل أن لفظة «عالم» مفردة وأن ما جاء
بعدها متعدد فلم يصلح التركيب بينهما لتأليف المبتدأ والخبر لا
على هذه الصورة : «أعالم هذان ؟» ، «أعالم هؤلاء ؟» ولا على
الصورة الأصل : «أهذان عالم ؟» «أهؤلاء عالم ؟» في حين أن
التركيب في الأمثلة المسوقة سالفًا إنما وقع بين المبتدأ المفرد ، والخبر
المفرد كذلك ثم تلاه خبر ثان ، فخير ثالث . . .

وهذا حق من جهة الشكل أو اللفظ لا من جهة المضمون أو
الدلالة ذلك أن القضيتين تلتقيان على أمر واحد ألا وهو الابتداء
بالمفرد والإخبار بالمتعدد . وأما اختلافها الذي أدى الى امتناع
إحداها وجواز الأخرى فعلته طبيعة الجملة ومقاصد المتكلم فإن
ذلك هو الذي يحدد متى يصح النطق بطريقة المطابقة ومتى يصح
النطق بطريقة المخالفة . وعلى ذلك نستطيع أن نفهم لماذا يمتنع في
العربية أن يقال : «هذان عالم» في وقت تسير العربية في أعلى
نصوصها على أن يقال : «كلاهما عالم»^(٣) قال تعالى : «كلنا
الجنة أتت أكلها ولم تظلم منه شيئاً»^(٤) فلقد وقع الخبر عن
«كلنا» بصيغة «أتت» لإفرادية وما استجبتها من الضمير في
«أكلها» و«تظلم» . وكذلك الأمر في حالة الجمع ، فإنه إن امتنع

أن يقال : «هؤلاء عالم» كان سليماً بليغاً أن يقال : «كلكم عالم» .
قال تعالى : «وكلهم آتية يوم القيامة فرداً»^(٥) ومنه الحديث النبوي
المعروف : «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»^(٦) .

ونقف هنا ننظر في امتناع «هؤلاء عالم» وجواز «كلهم عالم»
لنقول : إن المراد هو الفصيل ، وإن الدليل على ذلك هو الامتناع
في حال ، والجواز في حال ، مع أن «هؤلاء» جمع و «كلهم» جمع
كذلك ، إذ إن هذا اللفظ (وهو : «كل») اسم يجمع الأجزاء ،
وهو من حيث اللفظ واحد ومن حيث المعنى جمع^(٧) واستمراراً في
هذا الاتجاه من البحث أننا لو اتخذنا الركن الأول مفرداً ، والركن
الثاني متعددًا (مثنى أو جمعاً) لوجدنا العربية تفتح أبوابها مشرعة
لهذا اللون من الكلام الذي يتردد في نصوصها الفصيحة المعبرة في
بيان رفيع جاء في الحديث الشريف :

«العلم علمان ، فعلم في القلب ، فذلك العلم النافع ، وعلم
على اللسان فذلك حجة على ابن آدم»^(٨) فالكلمة (علمان) هي
على حدّ المثنى في العربية ، وقد جاءت خبراً عن كلمة (العلم)
وهي على حدّ المفرد فيها . فلماذا وقع التآلف بين المفردتين على
هذا النحو من العلاقة عددياً؟ إن طبيعة اللفظ ، وقبول المبتدأ
(المفرد) للتعديد والتجزئة ، مسوغ كافٍ لذلك التآلف الذي قام
على الإخبار بالمتعدد فعلاً (علمان) علماً هو قابل للتعدد أو التجزئة
(العلم) . وقد يكون الإخبار بالمتعدد في حالة الجمع كذلك بعد
أن رأينا في حالة المثنى . قال تعالى : «إنا خلقنا الإنسان من نطفة
أمشاج نبتليه»^(٩) فكلمة «أمشاج» جمع «مشيج»^(١٠) وجاءت هنا
نعتاً لكلمة «نطفة» وهي مفرد . وما كان نعتاً يمكن أن يكون خبراً
فيقال : «النطفة أمشاج» فيتم الإخبار عن المفرد (النطفة) بالمتعدد
(أمشاج) وهو جمع .

إن امتناع أن يقال : «هذان عالم» و «هؤلاء عالم» لا يمثل في
العربية حالة شاملة يمتنع فيها أن يتعدد الأول وأن يتفرد الثاني .
وليس المثال المسوق فيما مضى من هذا البحث - وهو : «كلاهما
عالم» أو المثال الآخر : «كلهم عالم» - بالصورة الفريدة على صحة
ذلك التأليف . بل تحفل العربية الغنية بأنماط من التركيب الجاري
على ذلك السنن الخاص . ولعل في مقدمة تلك الأنماط ما ثراه في
أشهر صور أسلوب التفضيل ، الأسلوب الذائع :

قال تعالى :

«وهو أعلم بمن اهتدى»^(١١) (المفرد)

- وأتمها أكبر من نفعها^(١٣) (الثنى)

- أولئك أعظم درجة^(١٤) (الجمع)

قاسم التفضيل هو الركن الثاني، وهو ثابت عددياً مهما تغير الركن الأول عددياً^(١٥). ولا يخص اسم التفضيل بهذا من دون غيره، فإن المقاصد هي التي تعين المسالك، وإن المسالك مرشدة إلى المقاصد لا محالة، وإن مثل ما نحن فيه من السلوك اللغوي واقع في أحوال عامة غير التي نحن بصددھا، كأن يقال: «الكتاب كثر» (المفرد)، «الكتابان كثر» (الثنى)، «الكتب كثر» (الجمع)، وكأن يخبر عن المبتدأ بالمصدر فيقال: «الكتاب علم» (المفرد)، «الكتابان علم» (الثنى)، «الكتب علم» (الجمع) ... وكل هذا إنما ينضم إلى ما سبقت إليه الإشارة في «كل» و«كلا» و«كلتا»، فإن ذلك كله ما قام إلا على وفق مبدأ لغوي دقيق هو اعتماد الدلالة ووصولها إلى المخاطب. وهو مبدأ يرى هذا البحث في هدية مالا حصر له من الأمثلة النحوية القائمة على مختلف الأحوال العددية في التركيب، سواء أثبت الركن الأول - فقبل: «الكتاب جزء» (المفرد)، «الكتاب جزآن» (الثنى)، «الكتاب أجزاء» (الجمع) - أم ثبت الركن الثاني على وضعه العددي، تاركاً الركن الأول هو الذي يتغير.

كأن يقال: «الفصلان باب واحد»، و«الجزآن كتاب واحد» (الثنى) ويقال: «المسائل فصل واحد»، و«الأبواب جزء واحد» (الجمع)^(١٦) ولو نظرنا في النعت السببي في هذا المجال لوجدنا الصورة شائعة ماثلة في ذلك أننا حين نقول: «هذا رجل كريم أخوه»، «هذان رجلان كريم أخوهما»، «هؤلاء رجال كريم أخوهم» ... أو نقول: «هذا رجل كريم أخواه (أو إخوته)»، «هذان رجلان كريم أخوهما (أو إخوتهما) هؤلاء رجال كريم أخوهم (أو: إخوتهم)» ... فإن لفظ «كريم» - النعت السببي - باق ثابت لم ينك أي تبدل في هذه الصور المختلفة المتباعدة في دلالاتها^(١٧) فإذا حولنا هذا النعت إلى «خبر» (ركن) صح الكلام أولاً، وصح بما أراد هذا البحث الوقوف عنده والاستدلال عليه من تعدد في ركن وتفرّد في آخر، فيقال «الرجلان كريم أخوهما»، «الرجال كريم أخوهم» ...

وفي العربية أوصاف تطلق على المفرد والثنى والجمع بلفظ واحد فإذا دخلت تلك اللفاظ أركاناً في التراكيب النحوية كان

لها شأنها الخاص في هذا المجال. ومن ذلك لفظ «صديق» - مثلاً - فإنه يقال: «هذا صديق»، «هذان صديق»، «هؤلاء صديق»، ومن ذلك المصادر التي تزول بالمشتق في قولهم: «هذا عدل»، «هذان عدل»، «هؤلاء عدل». وفي هذه وتلك يجوز تقديم الخبر فيقال: «صديق هذا»، «صديق هذان»، «صديق هؤلاء»، «عدل هذا»، «عدل هذان»، «عدل هؤلاء». على أن الخلاف النحوي هنا ليس في صحة هذا اللون من التركيب الذي تقدم فيه أحد ركنيه على الآخر، لكنه في توجيه هذا التركيب، حيث أعرب البصريون أمثال «صديق» و«عدل» خبراً مقدماً، في حين أعرب الكوفيون ذلك مبتدأ وأن ما بعده مرفوع منذ مسد الخبر^(١٨)

إن ثبات أحد الركنين (صديق، عدل) على صورته مهما تغير الركن الثاني عددياً ليقودنا إلى تلك الحالة التي امتدّ نظر هذا البحث إليها حين رأى وحدة الفكرة قائمة بوجودها، أعني تلك الأسماء التي لا تتغير بتغير مدلولها العددي نحو: «من»، «ما»، «أني»، «مد»، «منذ»، فيقال: «من هذا؟»، «من هذان؟»، «من هؤلاء؟» - «هذا من اجتهد»، «هذان من اجتهدا»، «هؤلاء من اجتهدوا» ... ويقال: «ما هذا؟»، «ما هذان؟»، «ما هؤلاء؟» - «هذا ما وقع»، «هذان ما وقعوا» ... ويقال: «أني عالم هذا؟»، «أني عالمان هذان؟»، «أني علماء هؤلاء؟» - «المختار أني هو مبدع»، «المختاران أني هما مبدعان»، «المختارون أني هم مبدعون» ... وما يصلح للوصل أيضاً - غير: من، ما، أني - «ذو» الطائفة، و«ذا» الوصلية، و«أل» الوصلية كذلك، فيقال: «هذا ذو اجتهد»، «هذان ذو اجتهدا»، «هؤلاء ذو اجتهدوا» ... ويقال: «من ذا اجتهد؟»، «من ذا اجتهدا؟»، «من ذا اجتهدوا؟» ويقال «هذا القاري»، «هذان القاريان»، «هؤلاء القراء» ... لكن «أل» هنا لا تعد هي الركن بل واقعة فيه وجزء منه^(١٩). أما «مد» و«منذ» فهما يشغلان في أحوال كثيرة موقع المبتدأ أو موقع الخبر إذا جاء ما بعدهما على الرفع نحو: ما رأيته منذ شهران، ما رأيته منذ أشهر، ما رأيته منذ شهران، ما رأيته منذ أشهر ... وفي ذلك ما يربط هذه الصور بالصورة العامة التي يدور الحديث عنها في هذا الموضع من البحث^(٢٠)

لقد كان ما تقدم في هذا البحث معالجة لجهة من جهاته، وزاوية من زواياه، وليس لأوضاحه جميعاً ذلك أن ما دار من الكلام إنما كان على التركيب النحوي الذي يكون ركناء اسمين

سواء أكانا على الأصل في تقديم أحدهما على الآخر أم على خلافه. وعلى هذا يتجه البحث الآن شطر حالة أخرى هي التي يكون الركن الأول فيها فعلاً ويكون الثاني اسماً وتلك حالة ذات وجهين: وجه شهير ووجه محدود. أما الشهير فالمائل في اللغة العالية التي تحمل الفعل ثابتاً مهما تغير ما بعده عددياً فيقال: «علم الرجل»، «علم الرجلان»، «علم الرجال» ويقال: «كان الرجل عالماً»، «كان الرجلان عالين»، «كان الرجال علماء». . . . ويقال في المبني للمجهول: «قرئ الكتاب»، «قرئ الكتابان»، «قرئت الكتب». . . فالفعل ثابت وهو الركن الأول وما بعده متعدد وهو الركن الثاني. ولا يختلف الحال هنا في شيء إذا ما كان التعدد بالضرب كأن يحذف «الرجلان» أو «الرجال» وتذكر الأسماء: «سعيد ومحمود» (المثنى)، «سعيد ومحمود وصالح» (الجمع) فيقال: «علم سعيد ومحمود»، «علم سعيد ومحمود وصالح» فتلك هي اللغة المشهورة. أما اللغة المحدودة فهي التي يتطابق فيها الركنان الأول والثاني فيقال: «علم الرجلان»، «علموا الرجال»، «علمني النساء» وقد نسبت هذه اللغة إلى طيء تارة، وإلى أردشنة تارة أخرى، وقيل كذلك إنها لغة بني الحارث بن كعب. وهي التي جاءت بها الشواهد الموثقة من عصور الفصاحة. وكان توجيه النحاة لهذه اللغة على صور عدة: فرأت جماعة منهم أن ما لحق الفعل من الألف والواو والنون إنما هو علامات عديدة للثنائية أو الجمع بنوعيه (المذكر والمؤنث)، ولا تعد تلك العلامات ضمائر؛ وعلى هذا يكون الاسم الظاهر هو المرفوع بالفعل. ورأت جماعة أخرى أن الألف والواو والنون ضمائر وقعت موقع المرفوع بالفعل، وأن الاسم الظاهر بدل من المضمحل. ثم رأت جماعة ثالثة أن الفعل وما لحق به من الألف والواو والنون جملة خبرية متقدمة مبتدؤها الاسم الظاهر المؤخر^(٣٠). والذي يعني هنا أن هذا النمط من التركيب موجود في العربية، وأن الخلاف النحوي كان في توجيهه لا في وجوده وأنه لا يوصف بالندرة أو القلة من حيث وروده في كلام العرب. قال ابن عقيل معقياً على هذه اللغة: «إن مثل هذا التركيب إنما يكون قليلاً إذا جعلت الفعل مستنداً إلى الظاهر الذي بعده، وأما إذا جعلته مستنداً إلى المتصل به - من الألف، والواو، والنون - وجعلت الظاهر مبتدأ أو بدلاً من المضمحل فلا يكون ذلك قليلاً»^(٣١).

وقد يعتمد الركن الأول في هذا الأسلوب بطريقة أخرى غير طريقة اتصاله بالألف أو الواو أو النون، بل بطريقة التكرار

اللفظي (التوكيد) نحو «علم علم الرجل»، «علم علم الرجلان»، «علم علم الرجال» وعندها يعد الفعل الثاني بلا فاعل؛ إذ هو لا يعدو أن يكون مجرد لفظة مكررة، لا يختلف في تكرارها عن أي لفظة أخرى يراد لها أن تتكرر كما لو كرر هذا الركن الثاني فقيل: «علم الرجلان الرجلان»، «علم الرجال الرجال»، وكما لو كرر التركيب برمتة فقيل: «علم الرجلان، علم الرجلان»، «علم الرجال، علم الرجال»، «علم الرجال، علم الرجال»، «علم الرجال، علم الرجال»^(٣٢). وما قيل هنا عن التعدد اللفظي - إن في الركن الأول أو الثاني أو التركيب برمتة - يقال عن التعدد اللفظي في تلك الحالات نفسها إذا كان التركيب على لغة «يتعاقبون» لغة المطابقة بين الركنين؛ حيث يقال: «علمها الرجلان»، «علمها الرجلان الرجلان»، «علمها الرجلان، علمها الرجلان» . . .

وتنضم العبارات العربية الفصيحة حالة من تعدد الركن الأول في هذا النمط من الكلام، غير ما تقدم من حالات، تلك هي حالة «التنازع» ذلك أن الفعل في هذا التركيب يتعدد، وإن كانت الدلالات مختلفة، فإنه عددياً ليس بالفعل الواحد كقولهم: «علم، واجتهد، الرجل» ومن هنا كان الخلاف النحوي في توجيه هذا الأسلوب: حيث الفعل متعدد والفاعل واحد. . . حتى في قولنا: «علم، واجتهد، الرجلان»، «علم واجتهد، الرجال» . . . فإن الفاعل غير متعدد تعدداً يناسب الفعلين بل هو متعدد تعدداً خاصاً بذاته. وعلى هذا رجح الكوفيون أعمال الفعل الأول في المعلوم وذلك لتصدره الكلام، على حين أحمل البصريون الثاني ترجيحاً وذلك لقربه من المعلوم، من دون أن ينسب الفريقان تقدير الضمير المناسب للمعامل المهمل^(٣٣).

لقد بقي أمام هذا البحث أن ينظر في الموضوع من جهة التركيبية الثالثة (بعد أن عرض له من جهتي الصورتين: الاسم مع الاسم والفعل مع الاسم) تلك هي الاسم مع الفعل. وهي جهة تختلف اختلافاً جوهرياً عن تينك الجهتين السالفتين في هذه الدراسة. ذلك أن الجهتين المذكورتين تتجانسان مالا يحصى من الجمل البسيطة المؤلفة من ركنين لا غير؛ نحو:

- «الرجل عالم» الاسم مع الاسم.

- «علم الرجل» الفعل مع الاسم.

فكل ركن هنا ليس بجملة ولا بشبه جملة، بل هو كلمة مفردة سواء أكانت فعلاً «علم» أم اسماً (الرجل)، (عالم)، وسواء أكان الفعل ماضياً أم مضارعاً أم أمراً، وسواء أكان الاسم جامداً أم مشتقاً. . .

أما الصورة الجديدة (ومثالها: الرجل علم) فالامر مختلف فيها، ذلك أنها تتج مالا حصر له من الجمل المركبة التي يتألف ركنها الثاني من جملة بسيطة مؤلفة من ركنين. وقد عرض ابن هشام لهذا حين قال: «الكبرى: هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم. والصغرى: هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين. «^(١)

ومن المقرر أن المطابقة العددية حاصلة في الجملة المركبة (التي سماها ابن هشام الكبرى) فيقال: «الرجل علم»، «الرجلان علما»، «الرجال علموا»، «النساء علمن». هذا إذا كان الفاعل في الجملة الصغرى [(علم)، (علما)، (علموا)]، (علمن) [[عائداً على الاسم السابق. أما إذا لم يكن عائداً على ذلك الاسم نحو: «الرجل علم أخوه (أو: أخواه، أو إخوته)»... وكذلك سائر الأمثلة الأخرى؛ فإن الجملة الصغرى هنا جملة فعلية (من الصورة الثانية) وهي تخضع لقوانين الجملة الفعلية التي مضى الكلام عليها في هذا البحث، على أن تعود تلك الجملة الصغرى على المبتدأ.

وإن مما يلحظه هذا البحث في الصورة الثالثة (الاسم مع الفعل) أمراً لا يجري على النسق العام لهذه الصورة. فلو قيل: «هؤلاء علموا» لوجب ظهور الضمير في الجملة الخبرية هنا وهو ضمير الوار العائد على المبتدأ (هؤلاء). بيد أننا في باب المدح أو الذم لا نطبق القاعدة تلك؛ فلا يقال مثلاً: «هؤلاء نعموا طلاباً» بل يقال: «هؤلاء نعم طلاباً». «حيث الفاعل ضمير مستتر يعود على الركن الأول في هذه الجملة، واستتاره واجب كاستتاره في باب التعجب حين يقال مثلاً: «ما أجمل الصديق!». جاء في «الكتاب»: «^(٢) وأعلم أنك لا تظهر علامة المضمرين في «نعم». لا تقول: (نعموا رجلاً)؛ يكتبون بالذي يفسره. «فالمطابقة العددية حاصلة في المعنى والتقدير، غير حاصلة في اللفظ وما يقتضيه من دليل مرشد إلى التعدد المراد. ولكن هذه الصورة طارئة في الحقيقة؛ ذلك أن هذا الباب (باب المدح والذم) يشهد على قياسية تحويل الأفعال الثلاثية - التي تستوفي شروط التحويل^(٣) إلى الأفادة منها على النحو الذي يفيد «نعم» و«بش» في تأدية المعاني المطلوبة. ويكون هذا

بجعل الفعل الثلاثي على وزن «فعل» نحو: «وثق» من: «وثق». فإن شاء المتكلم ذلك قال: «هؤلاء وثق طلاباً» على المنهج التركيبي للفعليين «نعم» و«بش»... لكن المتكلم آنذاك لن يكون ملزماً بهذه الصورة بل له أن يطبق القاعدة العامة التي توجب الرباط الظاهر في مثل هذه الحال فيقول: «هؤلاء وثقوا طلاباً». وهكذا نجد أن الفعل الثلاثي المحول إلى المدح أو الذم يشغل الموقع الذي يشغله «نعم» أو «بش» ويؤدي المؤدى نفسه، ولكن إظهار الضمير الذي يحقق المطابقة العددية بين ركني الجملة أمر امتنع مع «نعم» و«بش» وجاز مع غيرها من ذلك النوع من الأفعال الثلاثية المحولة إلى هذا الباب

إن هذا البحث، وقد انتهى به استقراؤه هذا المنتهى، قد وجد أن للعربية خط سيرها العميق الذي يعتمد على الدلالة في إطلاق الألفاظ المعبرة، وأن الألفاظ وحدها لا تنهض بعصب البيان عن المراد؛ بل تؤدي تلك الوظيفة بالتضافر مع إشعاع الدلالة نفسها وما تفيض به على الألفاظ المنقولة إلى المخاطب...

إن الأصل هو أن الألفاظ رموز للدلالات، وأنها قوالب لها وعلامات عليها جاء في الكتاب: «وتقول: قد جربتك فكنت أنت أنت فانت الأولى مبتدأة والثانية مبنية عليها. «^(٤) فتقوله أنت أنت» رمزاً دالاً على المراد وهو الذات. ولكن هذه الدلالة لا تنتهي عند هذا الحد بل تسع لتشمل «الوصف» الزائد على الذات. وهذا ما جاءت به تكملة النص السابق: «كانك قلت: فوجدتك وجهك طليق. والمعنى أنك أردت أن تقول: فوجدتك أنت الذي أعرف. «^(٥) وهكذا فإن الضمير «أنت» ما عاد يدل على الذات وحدها، بل عليها وحمل معنى آخر هو «وصفها» بما يناسبها. ذلك أن جريان الألفاظ أقوى من أن يحذف، وأن واقع اللغة لا يلتزم المطابقة الكاملة بين اللفظ، وهو الرمز، والمعنى الذي وضع ذلك اللفظ له. وسر هذا الأمر (الذي لمسنا لمساً مظاهره الواسعة في العلاقة العددية بين ركني الجملة العربية فيما مضى من هذا البحث) أن الألفاظ هيكل، وأن المعاني أرواح، وأن لا مناص من أن ينير الروح الهيكل وأن يوجهه!

الهوامش والمصادر

- تقديم الخير على المبتدأ مفرداً كان أو جملة؛ وعليه لهذا التركيب إعراب آخر.
(٣) شرح ابن عثيمين (مجمع: محمد بن عبد الله بن عبد الحميد. دار الفكر ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م) ١ / ١٨٨.
(٤) الكتاب ٣ / ٢٠٩.

- (١) ينظر إلى الكتاب [مجمع: عبد السلام محمد هارون. القاهرة ١٣٨٥ هـ] ١ / ٢٣، ٧٨ / ٢.
(٢) من المسائل الخلافية التي أوردها أبو البركات الأنباري في كتابه الانصاف [مجمع: محمد بن عبد الله بن عبد الحميد. القاهرة ١٣٨٠ هـ] ١ / ٦٥. أن الكولين لا يجوزون

- القاهرة ١٣٩٢ هـ]، والجنى الداني للمراي [تحف: طه حسن - جامعة الموصل
١٣٩٦ هـ]...

(٢٢) ينظر في تفصيلات دال، الموصولة الى: ارتشاف الضرب من لسان العرب
لاي حيان الانطوني [تحف: د. مصطفى النحاس - القاهرة ١٤٠٤ هـ] ١ / ٥٣١ -
لها بعدا.

(٢٣) قد يقع التعدد في الركنين معاً، ولكنه يختلف في أحدهما عن الآخر. قال
نعماني [الحج ١٩]: «هذان خصمان اختصموا» فلذا أجبر بجملة «اختصموا»،
التمتية - ولتنت بصلح ان يكون خبراً - قيل: «هذان اختصموا»، «الخصمان
اختصموا». وهنا يقتصر الخصم بالجماعة. وجاء في الكتاب ١ / ٨٧: «الناس
رجلان: رجل مكرم ورجل مهان» وتظيره أن يقال مثلاً: «العلوم صنفان: نظري
وعلمي».

(٢٤) ينظر في هذه اللغة (وهي المسماة لغة الكلون البراهيت او لغة يتماليون) الى:
- الكتاب ١ / ١٩، ٢ / ٤٠، ٣ / ٢٠٩.

- مشكل [أرباب القرآن حكى القيسي [تحف: حاتم النحاس] طبعة وزارة الاعلام
١٩٧٥، ٢٣٤، ٤٧٧.

- لغة اللغة للنعالي [القاهرة - مطبعة الاستقامة - د. ت. ٤٨٨].
- الجنى الداني ١٩٨.

- البيان في أرباب غريب القرآن لا ي البركات الانباري [تحف: د. طه عبد الحميد
طه - القاهرة (دار الكتاب العربي) ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م] ٢ / ١٥٨.

- المروض الاثني للسهيل [القاهرة (دار الكتب) ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م] ٢ / ٤٠٦.
- شواهد التوضيح والتبيين لابن مالك [تحف: د. طه حسن - طبعة وزارة
الاعمال والشؤون الدينية ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م] ٢٤٧.

- معني السيب لابن هشام [تحف: د. مازن المبارك وعبد علي حداد بيروت (دار
الفكر) ١٩٦٩ م] ٤٠٤.

(٢٥) شرح ابن عقيل ٢ / ٨٥.

(٢٦) جاء في الكتاب [٢ / ٣٦٠]: «وهي هذا الحد تقول: قد جربت فكننت
كنت، إذا كررتها توكيداً...» ومن شواهد ذلك:

لك الله صلى فاكاً لك الله لك الله

ينظر الى جميع المراجع للسيوطي [القاهرة - مطبعة الاستقامة ١٣٢٧ هـ] ٢ / ١٢٥.

(٢٧) ينظر الى الانصاف ١ / ٨٣ - لها بعدا، والفوائد الضيائية لنور الدين الجاسي
[تحف: د. أسامة طه الرافعي - طبعة وزارة الاوقاف والشؤون الدينية ١٤٠٣ هـ /
١٩٨٣ م] ١ / ٢٦٥ - لها بعدا.

(٢٨) معني السيب ٤٢٤.

(٢٩) ١٧٩ / ٢. وينظر الى شرح جل الزجاني لابن صفور الاشيلي [تحف: د.
صاحب ابو جناح - طبعة وزارة الاوقاف والشؤون الدينية ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م]

١ / ٦٠٦. وقد نقل هنا حكاية الاخفش في ورود دنما، و«نموا»، وقلة
[طمنتك الى ذلك. وكذلك روى صاحب الانصاف [١ / ١٠٤] أن الكسائي حكى

ذلك. ومما يكن من أمر فإن مثل ذلك الورد إذا وقع فلما هو منحصر في دائرة
القلة والندرة.

(٣٠) قال الاشعري [شرح الاشعري ٣ / ٣٩]: «إنما يصاغ قُمل من التلاخي
للفقد المدح او اللوم بشرط أن يكون صالحاً للتعجب من مضمنا معناه...»

(٣١) الكتاب ٢ / ٣٥٩.

(٥) إشارة الى الحديث الشريف: «يتعاقبون ليكم ملائكة بالليل...» ينظر الى:

صحيح البخاري [طبعة البابي الحلبي ١٣٧٨ هـ لكتاب فتح الباري لابن حجر
المسطلاني] ٢ / ١٧٣ - ١٧٤. والى صحيح مسلم [مطبعة محمد علي صحيح بالقاهرة

١٣٨٠ هـ] ٢ / ١١٣. وينظر في التسمية عند ابن مالك الى خزائن الادب [تحف:
عبد السلام محمد هارون - دار الكتاب العربي ١٣٨٧ هـ] ١ / ١٣.

(٦) قال مالك بن الربيع [المتن من أدب العرب: د. طه حسين وآخرون.
جولاي ١٩٣٧ م] ٧٧:

وهو كسيري السليلين كلاماً علي شفيق ناصح لو بهتيا

(٧) الكهف ٣٣.

(٨) مريم ٩٥.

(٩) المعجم المقهرس لالفاظ الحديث النبوي: لتسك وآخرون [لندن ١٩٣٦ م] ٢ /
٢٧٣.

(١٠) ينظر في لسان العرب «في مادة ذك ل ل»، وفي مادة (ك ل ل).

(١١) مختار الاحاديث النبوية لاحد الهاشمي [القاهرة - مطبعة الاستقامة - د. ت.
١٠٠. وفيه: «علم في القلب»، وزيادة الفاء (للمعلم) في المعجم المقهرس لالفاظ

الحديث النبوي ٤ / ٣٣٠.

(١٢) الانسان ٢.

(١٣) ينظر في «الصحاح» و«اللسان» و«الناج» في مادة (م ش ج). وإن هناك
لكات اخرى في المفرد من أشاح هي: شج، شج، شج.

(١٤) النجم ٣٠. ومنه قوله تعالى: «فلك خير وأحسن تأويلاً» [النساء ٥٩].
(١٥) البقرة ٢١٩. ومنه قوله تعالى: «أنتي الفريقين خير مثلاً وأحسن تدبيراً»

[مريم ٧٣]

(١٦) الحديد ١٠. ومنه قوله تعالى: «وقالوا: نحن أكثر أموالاً ولولاً»، [سبا
٣٥].

(١٧) ينظر في ذلك الى:

المتن للمبرد [تحف: محمد عبد الحلق عطيم - القاهرة ١٣٨٦ هـ] ١ / ١٦٨.

ومجالس العلماء للزجاني [تحف: عبد السلام محمد هارون - الكويت ١٩٦٢ م]
٣٢٢. والسهيل لابن مالك [تحق: محمد كامل بركات - القاهرة ١٣٨٨ م] ١٣٣.

(١٨) قال كعب بن زهير [المتن ٦٧] يخبر بالمفرد عن الجمع:

كانت مواجيد عرقوب لها مثلاً وما مواجيد إلا الأباطيل

(١٩) ما لم يجهل على اللغة الخاصة (لغة الكلون البراهيت). ينظر الى الكتاب ٢ /
٤١. ومما جاء في الكتاب [٢٣٧ / ١]: «ومن قال: (أكلوني البراهيت) قلت على

حد قوله: مروت برجلين أهوين أبواه».

(٢٠) ينظر في ذلك الى شرح الاشعري [بحاشية الصبان - طبعة دار إحياء الكتب
العربية] ١ / ١٩٢. ومنحة الحليل لمحمد محي الدين عبد الحميد [طبعة شرح ابن
عقيل المذكور آنفاً] ١ / ١٩٦، ١٩٧.

(٢١) ينظر في الكتاب الى:

ومن: ١ / ١٠٥، ٤ / ٢٢٨.

وما: ١ / ١٢٧، ٢ / ١٠٥.

وأني: ٢ / ٣٩٨، ٣ / ٦٩.

ومد: ٤ / ٢٢٦.

ومد: ٣ / ٢٨٧.

وينظر الى تلك المفردات في مصفات حروف المعاني كل في موضعه منها.
ومن تلك المصفات: معاني الحروف للمراي [تحق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلي